د. البصراوي علال
دكتور في الحقوق
نقيب سابق للمحامين

الاضـــراب
في القانون المغربي والمقارن

DAR AL AFAK
COPY

- نشأة وتطور الحق في الإضراب
- الإضراب في الاجتهاد القضائي والفقهي
- الإضراب في القطاعين الخاص والعام وفي المرافق الحيوية
- عرض ومناقشة مشروع القانون التنظيمي 97.15

مكتبة الرشاد سطات
للنشر والتوزيع
Librairie Rochad Settat

الفهـــرس

مقدمة 3

الفصل الأول: ماهية الإضراب ومرجعياته 9

المبحث الأول: تعريف الاضراب وأنواعه 11

المطلب الأول: تعريف الإضراب 12

عناصر الإضراب 17

التمييز بين اضراب العمال واضراب الموظفين 23

المطلب الثاني: انواع الإضراب 24

المبحث الثاني: تطور مشروعية الإضراب وآثاره 41

المطلب الأول: التطور التاريخي للإضراب 42

الإضراب في الآليات الدولية لحقوق الانسان 42

الإضراب في القانون المقارن 45

الإضراب في القانون الفرنسي 46

الإضراب في القانون الأمريكي 49

الإضراب في القانون المصري 51

المطلب الثاني: آثار ممارسة الإضراب 53

آثار الإضراب على العمال المضربين 53

DAR AL AFAK COPY

أثر الإضراب على عقد الشغل 54
أثر الإضراب على العمال غير المضربين 60
الفصل الثاني: الإضراب في المغرب 65
المبحث الأول : تاريخ الإضراب في المغرب 66
المطلب الاول: السياق التاريخي لنشأة حق الإضراب في المغرب 67
الإضراب قبل فترة الحماية 67
الإضراب في فترة الحماية 68
المطلب الثاني: المعالجة القانونية والقضائية للإضراب 70
تطور الإطار القانوني للإضراب 70
الاجتهاد القضائي في موضوع الاضراب 75
موقف المحاكم الادارية 80
المبحث الثاني: الإضراب من خلال مشروع القانون التنظيمي 97.15 80
المطلب الأول: الإطار والعرض والملاحظات العامة 84
سياق وضع القانون التنظيمي 97.15 84
عرض المشروع وهيكلته 86
الطابع الزجري 88
المطلب الثاني: الإضراب في القطاعين العام والخاص والمرافق الحيوية 100
تنظيم الإضراب في القطاع الخاص 100
قرار الإضراب 101

DAR AL AFAK
COPY

الملف المطلبي 102
الآجال في مشروع القانون التنظيمي 105
تبليغ قرار الإضراب 107
سلمية الاضراب واحترام حرية العمل 110
الأجر مقابل العمل 113
تشغيل عمال آخرين 115
الإضراب في القطاع العام والمرافق الحيوية 116
الإضراب في القطاع العام 117
الإضراب في المرافق الحيوية 120
نظام السخرة 123
دور القضاء والسلطات العمومية 125
خاتمة 129
الفهرس 133

DAR AL AFAK
COPY



يحاول هذا الكتاب مقاربة الإضراب كحق للعمال ناضلوا عقودا من الزمن، وعبر كل دول العالم، من أجل فرض شرعيته. وهو ما وجد له صدى في الفقه والاجتهاد القضائي والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان عبر مراحل.

وكان المغرب قد اعتبر مبكرا ان الإضراب حق مضمون منذ دستور 1962 وفي كل الدساتير الموالية. لكن دون صدور القانون التنظيمي الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق، إلى ان بادرت الحكومة بوضع مشروع القانون التنظيمي 97.15 لتحديد شروط وكيفيات ممارسة الاضراب .

فإلى أي حد تمكن هذا المشروع من تمثل المعادلة الذهبية في هذا الموضوع: ضمان ممارسة الإضراب كحق دستوري من طرف العمال، ومن جهة أخرى حماية مصلحة ارباب العمل؟

لكن الأهم من ذلك كله كيف يمكن جعل الإضراب ممارسة استثنائية من الأصل الذي هو حل النزاعات عن طريق الحوار؟.

مطبعة الأمنية - الرباط 2024

9 789920 791755

60 درهما

DAR AL AFAK